

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

مسايرة التحقيق الفاخر لصاحب الجوادر

و عقيب ما استذكر الجوادر عبائِرَ الخلاف - بأنَّه يجوز عقد الجمعة لأهل القرايا و السُّواد... و استنبطَ منها أنَّ الجمعة عديمة العينية و التَّعْيِينَيَّة و استنتج التَّخَيِّرَيَّة أخيراً، فقد تَحرَّى بقية بيانات الشَّيْخ الطَّوْسِي قائلًا: [1]

«في المحكَي عن مبسوطه أنه اشتَرط في أَوَّل الباب السُّلطان العادل (أي المَعْصُوم) أو مَنْ يأمره (بل كافَة مصنفات الْقَدَامِي أيضًا) ثُمَّ قال بعد ذلك: «وَ لَا بَأْسَ (أي سَيَجُوز وَفَقًا لِلخَلَافَ أَيْضًا) أَنْ يَجْتَمِعَ الْمُؤْمَنُونَ فِي زَمَانِ الْغَيْبَةِ» [2] بِحِيثُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِمْ فَيَصْلُوْنَ بِخَطْبَتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنُوْنَ مِنَ الْخُطْبَةِ صَلَوْا جَمَاعَةً ظَهَرًا أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ» [3]

و في نهايته باب الجمعة و أحكامها: «الاجتماع في صلاة الجمعة (أي الجمعة) [4] فريضة إذا حصلت شرائطه، و من شرائطه أن يكون هناك إمام عادل أو مَنْ نصبه الإمام (المَعْصُوم) للصلوة بالنَّاسِ» [5] إلى أن قال في آخر الباب: «وَ لَا بَأْسَ (أي لَا يَتَوَجَّب) أَنْ يَجْتَمِعَ الْمُؤْمَنُونَ فِي زَمَانِ الْغَيْبَةِ» [6] بِحِيثُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِمْ فَيَصْلُوْنَ جَمَاعَةً [7] بِخَطْبَتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنُ مِنَ الْخُطْبَةِ جَازَ لَهُمْ أَنْ يَصْلُوْا جَمَاعَةً لَكَنَّهُمْ يَصْلُوْنَ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ» [8].

و قال في باب الأمر بالمعروف منها أيضًا: «وَ يَجُوزُ لِفَقَهَاءِ الْحَقِّ أَنْ يَجْمِعُوا بِالنَّاسِ الصَّلَوَاتَ كُلَّهَا وَ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ وَ الْعِيَادَيْنِ وَ يَخْطُبُونَ الْخَطْبَتَيْنِ، وَ يَصْلُوْنَ بِهِمْ صَلَاةَ الْكُسُوفِ مَا لَمْ يَخَافُوا فِي ذَلِكَ ضَرَرًا، فَإِنْ خَافُوا فِي ذَلِكَ الضَّرَرَ لَمْ يَجُزْ لَهُمُ التَّعْرِضُ لِذَلِكَ عَلَى حَالٍ» [9].

(ثُمَّ عَلَقَ الجوادر قائلًا): و لا يخفى صراحة كلامه في نفي الوجوب العيني عقداً (إذ قد نَطَقَ بلا بأس) و ظهوره في نفيه (الوجوب) اجتماعاً بانتفاء الشرط المزبور (الضرر) و أنَّ جوازه في زمن الغيبة رخصة لا عزيمة (فإنَّ الجوادر قد استَظَهَرَ مِنْ الْوَجْبِ التَّخَيِّرِيِّ لَا فِي الْعَقْدِ و لَا فِي الْاجْتِمَاعِ بَعْدِ الْعَقْدِ، فَإِنْ وَجَبَهَا عِنْدَنَا بِالشَّرْطِ المَزبورِ (انْدَادُ الضَّرَرِ) لَهُ مَعْنَى):

- الأول: وجوب الحضور على كل مكلف إذا عقدها أحدهما (المَعْصُوم و مَنْصُوبِهِ) أو عَلِمَ أَنَّهُ اجْتَمَعَتِ الشَّرَائِطُ عَنْهُ وَ أَنَّهُ يَعْدِدُها، كما دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ [10] وَ السَّنَةُ [11] وَ الإِجْمَاعُ إِلَّا عَلَى مَنْ سَقَطَتْ عَنْهُ بِالنَّصْرِ وَ الإِجْمَاعِ.

- و الثاني: وجوب عقدها عليهما عيناً إذا اجْتَمَعَتِ سَائِرُ الشَّرَائِطِ.

و في كشف اللثام [12] أنَّ «ظَاهِرَ الشَّيْخِ وَ مَنْ بَعْدِ الْاِتَّفَاقِ عَلَيْهِ (وَجَوَبُهَا) وَ يُؤْيِدُهُ وَجْبُ الْحُضُورِ عَلَى مَنْ كَانَ عَلَى رَأْسِ فَرْسَخِينِ كَمَا سَتَعْرِفُ، وَ لِلْعَامَةِ قَوْلُ بِالْعَدْمِ» [13].

قلت: يدلَّ عليه أيضًا تواتر النصوص [14] بإطلاق وجوبها، وَ أَنَّهَا فريضة لا يعذر فيها أحد إلَّا من سَتَعْرِفُ، بل لعلَّ وجوبها من

الضروريّات، بل ادعاه بعضهم[15] و لا بأس به.

و كيف كان فمن الغريب دعوى بعض المتفقّه (عله الشهيد الثاني) أنّ الشّيخ ممّن يقول بوجوبها عيناً، مدّعياً عليه الإجماع (مستشهاداً بتصيّص الشّيخ الطّوسيّ قائلًا: «وأيضاً عليه إجماع الفرقة»).

و أمّا الشّيخ مرتضى الحائري فقد لخّص مقالة الشّيخ الطّوسيّ بأسلوبه المحدّد قائلًا: [16]

«و لا يخفى أنّ ملخص ما ذكره - قدس الله سره - في مجموع كلماته المتقدّمة أمور:

Ø الأوّل: كون الإمام العادل المقصود به المعصوم عليه السلام أو مَنْ كان من قِبِّله، شرطاً في صحة انعقاد الجمعة، كما صرّح بذلك في المبسوط، و ادعى إجماع الفرقة على ذلك.

Ø الثاني: أنّه ثبت الإذن للمؤمنين في إقامة الجمعة ولو لم يكن منصوب بالخصوص.

Ø الثالث: أنّه لا يجوز مع حضور الإمام أن يُجتمع غيره إلّا مع حصول مانع له.

- و لا يخفى أنّ مقتضى الأمر الأخير - الذي نقلناه عن المبسوط و النهاية - أنّ الإجماع المذكور على الاشتراط (تواجد المعصوم أو منصوبه) ليس على نحو الإطلاق بحيث كان مقتضاه (و مفهومه) سقوط الجمعة إذا لم يكن الإمام حاضراً أو كان مريضاً، فإنطلاق الإجماع المدعى على الاشتراط موهون جدّاً بما يذكره - قدس سره - بنفسه في كتابيه (إذن لا يمتلك هذا الإجماع مفهوماً بأنّها ستُحرّم بلا تواجد المعصوم و منصوبه).

- و لا يخفى أيضاً أنّ مقتضى ما في الخلاف - من أنّ الإذن العام للمؤمنين إذا اجتمع العدد، يكون جارياً مجرّد النّصب (الخاصّ من المعصوم) - هو الوجوب (العييني) التّعبيّي، لوضوح أنّه لابدّ للمنصوب من عقد الجمعة إذا كان العدد سبعة، كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

- و ليس قوله: «ذلك مأذون فيه مرغّب فيه» و قوله: «لا بأس بأن يُجتمع المؤمنون» و قوله: «و يجوز للفقهاء أهل الحق» صريحاً في الجواز في مقابل الوجوب (بل يُدلى على الجواز بالمعنى الأعمّ درءاً للحظر المתוّهم) بل لعلّ المقصود بيان عدم الحرمة تكليفاً أو وضعاً لكونه في مقام الحظر (أثناء الغيبة) كما هو الظاهر خصوصاً في ما نقلناه عنه من نهايته في باب الأمر بالمعروف، فراجع و تأمّل، فما في الجواهر من صراحة كلامه في نفي الوجوب العينيّ غير واضح، و كما قوله: «فمن الغريب دعوى بعض المتفقّه أنّ الشّيخ ممّن يقول بوجوبها عيناً، مدّعياً عليه إجماع» إذ لا غرابة في ذلك على ما بينناه.

- نعم، الظاهر أنّ معيّد إجماعه المدعى ليس إلّا ما عقد المسألة له و هو اشتراطها بالإمام أو المأذون، لا ثبوت الإذن للعموم (فلا دليل على مشروعيتها غيبة) و ربّما يؤيد ذلك بما رواه في التهذيب في مقام الاستدلال لمقنعة شيخه المفید - قدس سره - الظاهر كلامه في الوجوب التّعبيّي كما ربّما سيجيء إن شاء الله تعالى.

ولكن ننذرّه بأنّا لو حملنا تجويزات الشّيخ الطّوسيّ على «إزاله توهّم الحظر و الحرمة» لارتّكنا خلاف ظواهر ببياناته الجلّية فإنّ هذا المحمل محض محتمل - و ليس أكثر - فعلى نسق ما استنطهّر الجواهر ستّلائم لفظة «يجوز» الوجوب التّخييريّ أيضاً فإنّ شيخ الطائفة قد أزهق الحرمة تماماً وبالتالي سينسجم الحق الزاهر مع صاحب الجواهر.

ثم انطلق الجواهر ليتحرج بقية الآراء و اللواحق قائلًا:

«وَفِي الْغَنِيَّةِ وَكَذَا الْمُحْكَيِّ عَنِ الْفَاضِيِّ: يُجْبِي الْاجْتِمَاعُ فِي صَلَةِ الْجَمْعَةِ بِشَرْطِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ أَوْ مَنْ نَصَبَهُ وَجَرِيَّ مَجَارَهُ بِالْإِجْمَاعِ»[17] وَذَكَرُ «الْوَاوُ» فِيهِ بَدْلٌ «أَوْ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ قَسْمًا ثالِثًا، وَعَلَيْهِ فَالْمَرَادُ بِهِ (الْمَجْرَى) الْمُجْتَهَدُ، أَمَّا احْتِمَالُ إِرَادَةِ سَائِرِ النَّاسِ مِنْ جَهَةِ إِذْنِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ كَمَا سَمِعْتُهُ مِنْ عَبَارَةِ الْخَلَافِ (قَائِلًا: «يُجُوزُ لِأَهْلِ الْقَرَاءَى وَالسَّوَادِ وَالْمُؤْمِنِينَ») فَمُقْطَعُ بِفَسَادِهِ عِنْ الدَّامَلِ، فَلَا رِيبٌ فِي دَلَالِهِ حِينَئِذٍ عَلَى نَفِيِّ الْعِيْنَيَّةِ (فِي الْتَّالِيِّ سَنَسْتَبِطُ وَجْوبَهَا التَّخِيْرِيِّ)».

وَعَنِ السَّرَّائِرِ نَفِيِّ الْخَلَافِ عَنِ اشْتِرَاطِ اِنْعَاقَادِهِ بِذَلِكِ (بِالْمَعْصُومِ وَمَنْصُوبِهِ) وَأَنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْأَعْصَارِ عَلَيْهِ[18].

وَفِي الْمُعْتَبِرِ[19]: «السَّلَطَانُ الْعَادِلُ أَوْ نَائِبُهُ شَرْطٌ وَجُوبُ الْجَمْعَةِ، وَهُوَ قَوْلُ عَلَمَائِنَا، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُشَرِّطُ وَجُودُ إِمَامٍ وَإِنْ كَانَ جَائِرًا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُشَرِّطُ (تَوَاجُدُ الْإِمَامِ فَتُضَاهِيُّ الْجَمْعَةَ صَلَةَ الْجَمَاعَةِ) وَرَدَّهُ (الْمُعْتَبِرُ) بِأَنَّ «مَعْتَمِدَنَا فَعْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ كَانَ يُعِينُ لِإِمَامَةِ الْجَمْعَةِ وَكَذَا الْخَلَافَ بَعْدِهِ كَمَا يُعِينُ لِلْقَضَاءِ، وَكَمَا لَا يَصْحُّ لِإِنْسَانٍ أَنْ يَنْتَصِبْ نَفْسَهُ قَاضِيًّا مِنْ دُونِ إِلَمَامٍ كَذَا إِمَامَةُ الْجَمْعَةِ، وَلَيْسَ هَذَا قِيَاسًا (لِلْقَضَاءِ بِصَلَةِ الْجَمْعَةِ) بِلَ اسْتِدَالَ بِالْعَمَلِ (الْمَعْصُومِيِّ) الْمُسْتَمِرُ فِي الْأَعْصَارِ، فَمُخَالَفَتِهِ خَرْقٌ لِلْإِجْمَاعِ»[20] ثُمَّ قَالَ فِي الْلَّوَاحِقِ: «الْمَسَأَةُ الْخَامِسَةُ: لَوْلَمْ يَكُنْ إِمَامُ الْأَصْلِ (أَيِّ السَّلَطَانُ الْعَادِلُ) ظَاهِرًا (بِاسْطِ الْيَدِ) سَقْطُ الْوَجُوبِ وَلَمْ يَسْقُطْ الْإِسْتِحْبَابُ (بَيْنِ الْجَمْعَةِ وَالظَّهَرِ) فَإِنَّ الْأَفْضَلَ هِيَ الْجَمْعَةُ وَالْأَحْوَطُ هُوَ الظَّهَرُ وَفَقًا لِلْمَشْهُورِ الْمُتَأْخِرِ) وَصَلَّيَتْ جَمِيعًا إِذَا أَمْكَنَ الْاجْتِمَاعُ وَالْخَطْبَتَانُ، وَبَهْ قَالَ الشَّيْخُ فِي الْخَلَافِ وَالْمَبْسُوتِ وَأَنْكَرَهُ سَلَّارٌ ... إِلَى آخرِهِ».

وَقَالَ فِيهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «لَوْكَانَ السَّلَطَانُ جَائِرًا وَنَصَبَ عَدْلًا «إِسْتَحْبَ» الْاجْتِمَاعُ وَانْعَقَدَتْ جَمِيعَهُ، وَأَطْبَقَ الْجَمَهُورُ عَلَى الْوَجُوبِ، لَنَا: أَنَا بَيْنَا أَنَّ الْإِمَامَ الْعَادِلَ أَوْ مَنْ نَصَبَهُ شَرْطُ الْوَجُوبِ، وَالْتَّقْدِيرُ (الْمُفْرُوضُ هُوَ) عَدْمُ ذَلِكِ الشَّرْطِ (فَلَا تَتَوَجَّبُ الْجَمْعَةُ) أَمَّا الْإِسْتِحْبَابُ فَلَمَا بَيَّنَا مِنَ الْإِذْنِ مَعَ عَدْمِهِ (الْمَعْصُومِيِّ)»[21]

[1] جواهر الكلام (ط. الحديثة)، جلد: ٦، صفحه: ١١٩، قم - ایران، مؤسسه دائرة المعارف فقه اسلامی بر مذهب اهل بیت (علیهم السلام)

[2] في المصدر: «الْتَّقْيَةِ».

[3] المبسوط ١٥١:١

[4] في المصدر: «الْجَمْعَةِ».

[5] النهاية: ٣٠.

[6] في المصدر: «الْتَّقْيَةِ».

[7] في المصدر: «الْجَمْعَةِ».

[8] النهاية: ٣٠٧.

[9] النهاية: ٣٠٢.

[10] الجمعة: ٩.

[11] انظر الوسائل ٢٩٥:٧، ب ١ من صلاة الجمعة.

[12] فاضل هندي محمد بن حسن. كشف اللثام عن قواعد الأحكام. Vol. 4. ص 202 جماعة المدرسین فی الحوزة العلمیة بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.

[13] المجموع: ج ٤ ص ٤٨٨.

[14] انظر الوسائل ٢٩٥:٧، ب ١ من صلاة الجمعة.

[15] المصابح ٢٨٩:١

[16] حائری مرتضی. صلاة الجمعة (حائری). ص 58-59 جماعة المدرسین فی الحوزة العلمیة بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.

[17] الغنیة: ٩٠. المذهب ١٠٠:١.

- . ٣٠٣:١ [السرائر 18]
- . ٣٠٧، ٢٩٧:٢ [المعتبر 19]
- . ٢٨٠-٢٧٩:٢ [المعتبر 20]
- [21] جواهر الكلام (ط. الحديثة). Vol. 6. ص120 قم - مؤسسه دائرة المعارف فقه اسلامی بر مذهب اهل بیت (علیهم السلام).